المدرسة التجارية :

وسط الظروف الاجتماعية والسياسية التي سادت نهاية المرحلة الإقطاعية نشأ المذهب التجاري كمجموعة من الأفكار الاقتصادية ذات الطابع العلمي ، ظهرت في شكل مقالات وكتيبات ألفها تجار وسياسيون وبعض رجال الاجتماع يهدفون من ورائها أساسا إلى الحصول على امتيازات يكسبونها من حكوماتهم، ومن ثم كانت دعوتهم إلى تدخل الدولة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتشجيعها للتجارة ، وقد وجدت الدول الكبرى في ذلك الوقت (كإنجلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال) وهي في طور بناء إمبراطوريات جديدة أن بناء اقتصادياتها على أساس من تدخل الحكومة في المجالات الاقتصادية الصناعية والتجارية وبناء احتكارات لها هو دعامة قوية للسيطرة السياسية، لهذا اعتنقت هذه الدول المذهب التجاري .

وعندما ذهب الإقطاع بدعامتيه – المقايضة والاكتفاء الذاتي– فسح المجال لنظام اقتصادي جديد لعب فيه البيع والشراء الدور الرئيسي مما أدى إلى نمو التجارة وإلى إحراز تقدم كبير وسريع ومن ثمة ظهرت مكانة النقود وأهمية الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات لتراكم رأس المال.

1–المبادئ العامة في التحليل الاقتصادي عند التجاريين:

– الاقتصاد للقوة: كان الفكر السياسي في عصر التجاريين يقوم على أن الدولة الحديثة يجب أن تكون قوية موحدة حتى يمكن أن تقاوم ذيول الإقطاع وسلطان الكنيسة، وأن تصد أي عدوان خارجي عليها، وأي واسطة تحقق هذه الغاية تنهض لها كل المبررات بصرف النظر عن مبادئ الأخلاق كما ذكر مكيافللي في كتابه الأمير، وقد جاءت هذه النظرة تعبيرا عن نظرية الاقتصاد للقوة وتفسيرا لتسمية علم الاقتصاد، إبان فترة طويلة من الزمن، بعلم "الاقتصاد السياسي" بناء على هذا الربط بين السياسة والاقتصاد.[1]

- اعتبر التجاريون أن الذهب والفضة أهم أنواع الثروة وأنفعها: ولهذا يجب على الدولة أن تعمل على زيادة ما هو في حوزتها من هاذين المعدنين.
- –وتجاوبا مع هذا المنطق فإن الدولة يجب عليها أن تحتفظ بمنجمها من هاذين المعدنين وتحول دون خروجهما.
- وجه التجاريون اهتماما كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية: فهم يرون أنه يجب على الدولة أن تصدر أكثر مما تستورد أي يجب أن تبيع سلعا وخدمات إلى الخارج أكثر مما تشتري، ومن ثم يدخل الذهب والفضة إليها من الخارج وتتقوى الدولة بثروتهما.

---

[1] حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادي، ج1 ، دار الفكر العربي ، 1994،ص157-158.

- خفض التكاليف وبالذات الأجور وإعفاء الصناعة الوطنية من الضرائب أو منحها إعانات كي تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية في الخارج.
- توسع الحكومة في إنشاء المصانع والعمل على جذب العمال المهرة من خارج البلاد.
- زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المصنوعة وخفضها على الواردات الأولية التي تحتاجها الصناعات المحلية.[2]

يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي بأن مذهب التجاريين هو مذهب ذو طابع فردي ودولي في آن واحد: **فردي** لأنه يركز على شخصية الفرد ومصلحته الذاتية التي تتمثل في الاعتراف بالملكية الخاصة، **ودولي** لأنه يحقق في ذات الوقت المصلحة العليا للدولة في إحراز القوة من خلال تحقيق الفائض في ميزانها التجاري، وبالتالي تركيم ثروة قومية من المعدن النفيس، ولو كان ذلك على حساب المصالح الاقتصادية للدول الأخرى.

يشير بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى أن التجاريين لم يصلوا بأبحاثهم الاقتصادية إلى إرساء علم الاقتصاد كعلم له استقلاليته عن العلوم الاجتماعية الأخرى وذلك لسببين: أحدهما أن التجاريين ربطوا الاقتصاد بالسياسة، والآخر أنهم جعلوا من القوة هدفا للاقتصاد بخلاف ما ينطوي عليه الفكر الاقتصادي الحديث من أن هدف الاقتصاد هو تحقيق إشباع الحاجيات ومن ثم الرفاهية.

2-إحياء فكر التجاريين في العصر الحديث:

إن فكر التجاريين لم يدخل حيز النسيان بعد أداء هذه المدرسة لدورها التاريخي إذ أن هذا الفكر قد عاد إلى الظهور ثانية في أكثر من موقع في العصر الحديث ففي احد المواقع نجد تمجيد الفكر التجاريين على أيدي جون مانيار عندما أوضح في كتابه (النظرية العامة) كيف أن سياسة النقود السخية لم تكن ساذجة كما تصورها البعض ذلك أن الزيادة في كمية النقود داخل الدولة مدعاة إلى انخفاض سعر الفائدة فيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الدخل والتوظف وتخفيض حجم البطالة تبعا لذلك وفي موقع آخر في فترة ما بين الحربين نجد آن سياسة التجاريين بدأت تطفو على السطح من جديد في العالم المعاصر عندما لاح شح الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم منذ مطلع عام 1929 ليمر بفترة صعبة هي الفترة المعروفة بالكساد العظيم . لقد أخذت دول العالم تتعامل مع معطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب خفض القيم الخارجية (أسعار الصرف) لعملاتها وذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات وتقييد الواردات وكان النهج الذي اتبعته دول العالم لمعالجة أزمتها الاقتصادية في أعقاب فترة الكساد العظيم عن طريق تكوين فائض في الموازين التجارية هو بعينه النهج الذي كان قد نادى به التجاريون من قبل من

---

[2] محي محمد سعد، مرجع سابق، ص49.

اجل تركيم الثروة المعدنية فضلا عن ذلك فان أساليب الرقابة على الصرف التي تطبقها الدول في العصر الحديث هي بعينها تلك الأساليب التي كانت اسبانيا وغيرها من الدول تطبقها من قبل في عصر التجاريين وفقا لسياستهم الاقتصادية.

3-النقد الموجه للمركانتيلية وبداية زوالها:

هاجم دفيد هيوم السياسة التجارية المركانتيلية على أساس التناقض المنطقي في أركانها وخلاصة مناقشته هي أن تكوين الفائض في الميزان التجاري والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس. لابد أن يؤدي إلى تدهوره، فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الإصرار على تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري يعمل على رفع مستويات الأسعار في النهاية وفي رأي هيوم. أن هذا في حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدي إلى تدهور الفائض بدلا من زيادته

كما اعتبر آدم سميث أن السياسة التجارية المركانتيلية سياسة ساذجة لا تقوم بتحليل الأوضاع الاقتصادية تحليلا عميقا وتكتفي بإعطاء القواعد التي كان بعضها مناف للمنطق ويمكن تصوره كتحليل فلسفي نظري أكثر منه تحليل اقتصادي مبني على حقائق ومشاهدات واقعية. وقد بين المذهب ذلك في كتابه ثروة الأمم"[1]

ومن هنا بدأ المركانتيلي في التراجع والاضمحلال فكريا من جهة أخرى أدت التطورات التكنولوجية كاكتشاف المحرك البخاري إلى تحول كبار التجار إلى مستثمرين صناعيين ينبذون تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد والتقييد الصارم للصادرات و الواردات وتحولوا شيئا فشيئا إلى سلطة تضاهي سلطة الملك ومن ثم فقد أخذ الفكر التجاري في الاضمحلال وكانت إنجلترا بالذات التي تعتبر مهده هي أيضا لحده ، ذلك أن ظهور فلسفات جديدة على يد هيوم- وجون جاك روسو و مونتسكيو تنظر نظرة ارتياب إلى تدخل الدولة وترفض فكرة الحق الإلهي للملوك وتكافح من أجل الحرية الفردية والمساواة قد دق آخر مسمار في نعش المركانتيلية و بعض الأفكار وطورت إلى مذهب جديد بينما أخذ منها بعض الأفكار وطورت إلى مذهب جديد سماه أصحابه الطبيعية أو الفيزيوقراطية .

---

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com، 2018/010/12.

سيطر المذهب التجاري على الممارسات الاقتصادية الأوروبية خلال القرن 16 وكانت مظاهره تتجلى في كل أوجه الحياة و انعكاساته على الشعوب كانت واضحة حيث أن مبدأ تحصيل المعادن النفيسة وزيادتها قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بطريقة غير مسبوقة ولم يتوافق ذلك مع مصالح الأفراد الذين أهملهم المذهب وخص عنايته الكاملة للدولة أو المملكة كما أن مبدأ تخفيض الأجور يعد مبدأ ضالما حيث يستعبد العمال ولا يأبه لوضعهم الاجتماعي ومن جهة أخرى فإن السياسات المنتهجة للتجاريين كانت تؤدي إلى عكس النتائج الاقتصادية المنطقية بقولهم أن زيادة المعدن تزيد الثروة وتزيد الإنتاج ومن ثم فهناك زيادة أكبر في معدلات التصدير وتحقيق ميزان تجاري موافق إلا أن هذه الزيادة في المعادن في الحقيقة قد أتت بزيادة في الأسعار وهذا ما يقوض من عملية التصنيع والتصدير، أما ما يترتب على زيادة عدد السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية و انخفاض مستوى معيشة الفرد فقد كانت بعيدة كل البعد عن أدهان التجاريين ويمكن تلخيص عيوب المذهب المركانتيلي في نقاط :

أ- إهمال الفرد وإهمال رفاهيته

ب- تعطيل سير التجارة الدولية بالتدخلات الدائمة للدولة.

ت- عدم الإمكان المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم.

ث- استعمال بشع لموارد الشعوب المستعمرة وتقوية النزعة الاستعمارية.

ج- ارتفاع في الأسعار.

ح- إهمال الزراعة والتجارة الداخلية.

خ- التشجيع على زيادة السكان دون مراعاة ما يترتب عن ذلك[1].

إن الاعتقاد بعدم صلاحية فكر المدرسة التجارية وعدم صلاحيته في الوقت الحالي مسألة مريبة وفيها جدال، خاصة فيما تعلق بأفكارهم القائلة بأن قوة الدول تبنى على تكديس أكبر قدر من المعادن النفيسة من الذهب والفضة، وإلا كيف نفسر احتلال أمريكا أكبر قوة عالمية اقتصاديا وعسكريا وعلميا المرتبة الأولى في احتياطي الذهب، وألمانيا المرتبة الثانية

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com، 2018/010/12.

وفرنسا المرتبة الثالثة، وهي دول تصنف ضمن الدول الصناعية السبع ولها قوة اقتصادية وعسكرية لا تضاهيها قوى أخرى، كما أن روسيا اقتربت كثيرا من امتلاك أكبر احتياطي للذهب، معنى ذلك أن نفوذ الفكر التجاري لازال نافذا، وقوة الدول بقدر ما يعتمد على الإنتاج والقوة التنافسية وامتلاك التكنولوجيا في الوقت الحالي، بقدر ما يعتمد أيضا على عوامل تقليدية منها المعادن النفيسة. الدليل الآخر لقوة امتلاك هذه المعادن في ترجيح قوة الدول هو المنافسة المحتدمة بين الصين وأمريكا، ليس فقط في المجال الاقتصادي ، أين أبانت الصين عن قوتها الاقتصادية الكبيرة وتهديدها لأمريكا بإزاحتها من المرتبة الأولى عالميا، بل أيضا عسكريا، حيث أن معظم الأسلحة والصواريخ وعتاد الأجهزة الالكترونية يصنع من المعادن النفيسة، لذلك ارتأت الصين إلى التهديد إلى قطع تصدير هذه المعادن لأمريكا بغية ضرب صناعاتها العسكرية والالكترونية، أو على الأقل الحد منها، وكل ذلك يدخل في لعبة الصراع والهيمنة بين القوى الكبرى، التي لا تزال تبني اقتصادياتها على التنويع وعلى امتلاك المعادن النفيسة لضرب الأطراف المنافسة والمعادية لها.

كما أن الفكر التجاري ساهم بقدر كبير في ترسيخ تقاليد بناء النظام الرأسمالي، فالمال لوحده لا يستطيع صنع رجل مستثمر في قطاعات عدة ما لم يكن له فكر ذو بعد مصلحي ذاتي وفكر ذو بعد قومي، فالتاجر الذي أصبح فيما بعد صناعي، ساهم في بناء نهضة حقيقية في بلده مستهدفا المصلحة الجماعية أيضا والعمل على المساهمة في قوة بلده، استطاعت هذه الفئة أن تغير البناء الطبقي السائد واكتاب مكانة اجتماعية راقية سميت فيما بعد بالطبقة البرجوازية، مسقطة بذلك طبقة الاقطاع والطبقة الدينية من هرم السلم الاجتماعي.

كما أن فكرهم الخاص بحرية التجارة الخارجية لا يزال قاعدة صلبة تغذي الفكر الرأسمالي في الوقت الحالي، إذ رغم اختلاف الظروف، إلا أن الحفاظ على المصالح الخارجية لا يكون إلا بترك مجال الحرية التجارية الخارجية مفتوحا وخيار متاح لجميع الدول.